جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنوان الدرس:

نظريات النزاع

(2) النظريات الكلية للنزاع

أستاذ الدرس: د. لبنى بهولي
الفئة المستهدفة: طلبة السنة أولى ماستر علاقات دولية، شعبة العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية
الحجم الساعي: 01 ساعة و 30 دقيقة في الأسبوع

أهداف المادة:
- الإحاطة بمفهوم النزاع تعريفًا وتصنيفًا، وكذا تمييزًا بينه وبين المصطلحات الأخرى الشبيهة.
- تبيان العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية، الداخلية منها والخارجية.
- دراسة الحرب والحرب الأهلية وتبيان الفرق بين أجيال الحروب من حيث الأطراف والاستراتيجيات.
- دراسة وتحليل النزاعات الإثنية مع التركيز على أهم المقاربات النظرية لتفسيرها.
- إبراز مفهوم حل النزاع وتبيان الفرق بينه وبين المفاهيم الأخرى كالتسوية السلمية وإدارة النزاعات..
- شرح أهم الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية لحل النزاعات الدولية.

ملخص الدرس:
إن استعراض نظريات النزاع سوف يكشف لنا عن وجود عدد من الملاحظات تتمثل في وجود كم هائل من الأدب المكتوب حول طبيعة ونظرية النزاع، خاصة فيما يتعلق بالحرب. إذ نجد مقاربتين نظريتين متضاربتين هما الكلاسيكية والسلوكية. تركز النظرية التقليدية على المستوى الكلي للتحليل، وهي تعنى في المقام الأول بتحليل التفاعل بين المجموعات. وتهتم بالدوافع الواعية المتعلقة بنماذج التفكير واللغة والاتصال التي هي من نتاج المجتمع، في حين تركز السلوكية على المستوى الجزئي، وعلى الفرد كوحدة للتحليل بدل المجموعة، ويميل السلوكيون للتعمق تحت السطح بدراسة الدوافع غير الواعية أو الفطرية أو الغريزية بشكل مطلق.

سنتعرف في هذا الدرس على أهم النظريات الكلية للنزاع وهي النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية ونظرية البنائية.

النظريات الكلية للنزاع:

أ/ الواقعية:

ترى الواقعية أن التنافس والنزاعات بين الدول هي سمة طبيعية ودائمة في العلاقات الدولية، وعلى هذا الأساس يعرف مورجانتو السياسة الدولية بأنها صراع من أجل السلطة. كما يعتبر ريمون أرون أن" العلاقات بين الدول تتسم في الغالب بسمة الصراع، وإن كانت هذه العلاقات تتضمن كلاّ من الحرب والسلام نتيجة مشاطرة الوحدات السياسية الموجودة في العلاقات الدولية بعضها البعض حالات العداِء أو

الود أو الحياد وربما اللامبالاة. وحسب جورج كينان فإنه"مثلما ليست ثمة علاقات غير معقدة بين الأفراد، فإن العلاقات بين الدول لا يمكن لها إلا أن تشمل عناصر التنافس والعداء.

النقطة المركزية في التحليل الواقعي هي سلوك الدولة، باعتبارها فاعلا وحيدا وأساسيا في السياسة الدولية، وهي بذلك تغفل سلوك الوحدات الأخرى مثل المنظمات الدولية. وفي هذا يرى ريمون أرون أن المنظمات الدولية لا تعتبر فاعلة حقيقية في النظام، بل كانعكاس لتقاسم السلطة بين الدول.

والدول تتصرف وفقا لمصالحها القومية. فالسياسة الدولية حسب مورجانتو محكومة بمفهوم المصلحة المعرف في إطار قوة الدولة.[1] فالدول تسعى لزيادة قوتها، واستغلال تلك القوة بالكيفية التي تمليها عليها مصالحها أو إستراتيجيتها، دونما اهتمام بالتأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.

تفصل الواقعية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وهنا يقول كيسنجر أن "السياسة الخارجية تبدأ حينما تنتهي السياسة الداخلية. وهذا يعني أن التزام دولة ما بالمبادئ الأخلاقية على الصعيد الداخلي لا يعني التزامها بالضرورة بهذه المبادئ على الصعيد الدولي. فالدول في سلوكاتها الخارجية تأخذ المبادئ الأخلاقية و القانون الدولي بعين الاعتبار فقط عندما يكون هناك توافق بينها وبين مصالحها القومية.

تفسر المدرسة الواقعية الحرب أو النزاع من خلال البيئة الفوضوية التي تعيش فيها الدول. ففي ظل غياب حكومة عالمية تقوم بحل الخلافات، كل دولة يجب أن تعتمد على إمكانياتها الخاصة لحماية مصالحها القومية و تحقيق الأمن. فالدول تسعى لتعزيز أمنها من خلال زيادة قوتها أو التقليل من الشعور بالخطر من تهديدات الدول الأخرى. ولأن الدول الأخرى هي أيضا تبحث عن تحقيق أمنها بالطريقة نفسها، تكون نتيجة ذلك ما يسمى بمعضلة الأمن، وهذا المفهوم يصف المأزق الناتج عن البنية الفوضوية للنظام الدولي. والحرب في هذا النظام لا يمكن القضاء عليها، ففي أفضل الأحوال يمكن إدارة النزاعات للتقليل من الرغبة في الحرب.

فالواقعية ترى أنه لا يوجد حل نهائي لمشكلة الحرب، وأن الطريقة الوحيدة للحفاظ على السلم هي تحقيق توازن القوى.

فيما يتفق الواقعيون حول كيفية تحقيق الاستقرار الدولي المتمثلة أساسا في توازن القوى، يختلفون حول النظام الأفضل لذلك التوازن. فمورجانتو و ديفيد سنغر اعتبرا أن نظام تعدد الأقطاب هو الكفيل بتحقيق الاستقرار الدولي، في حين اعتبر وولتز أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقرارا لأن قدرة الدول الكبرى على استخدام العنف و السيطرة عليه يجعلها قادرة على التخفيف من آثار استخدام الآخرين للعنف، وكذا استيعاب الآثار المترتبة على استخدام العنف من قبل آخرين لا يستطيعون التحكم فيه.

ولقد اعتبر جون ميرشايمر أن النظام الثنائي القطبية هو السبب الرئيسي للمستوى العالي من الاستقرار الذي ساد منذ الحرب العالية الثانية، وأن الانتقال من هذا النظام نتج عنه اللااستقرار وخلق أخطار جديدة.

ويعتبر وولتز أن الدول فواعل موحدة لها دافع أو هدف وحيد هو الرغبة في البقاء، لكنه يختلف مع الواقعيين الكلاسيكيين الذين يجعلون من مفاهيم القوة والمصلحة التي تحرك سلوك الدول هي التي تحدد بنية وطبيعة النظام الدولي، ويرى أن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول وليس العكس. فالنظام

[1]- Hoffmann Stanley, op.cit., p.56.

الدولي حسب وولتز له وجود حقيقي، وله تأثير على الدول الأعضاء. غير أن هذا التأثير يتباين طبقا للخصائص البنيوية للنظام الدولي بغض النظر عن المشتركين فيه.

لقد ركزت الواقعية الجديدة في تحليلها للنزاع، كغيره من الظواهر الأخرى، على المستوى النظمي أي على طبيعة النظام الدولي والفاعلين الأساسيين(القوى الكبرى). ولقد رأى وولتز أن الواقعيين الكلاسيكيين قد حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين أو كلاهما، وهما الفرد و المجتمع أو الدولة. واعتبر أنه من الواجب الفصل بين مستوى النظام ووحداته، ورأى وولتز أن تاريخ العلاقات الدولية من الحروب الدينية إلى الحرب الباردة يكشف عن وجود أنماط وتكرار وانتظام في هذه التفاعلات، وأشار إلى العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، فعلى الرغم من اختلاف البنية السياسية للدولتين وتعارض إيديولوجياتهما، سلكت القوتان وفقا لأنماط متشابهة في البحث عن نفوذ وتأثير وبسط هيمنة وتحقيق مكاسب. ومن خلال دراسته للبنية على المستوى الدولي، رأى وولتز أن هناك تغييرات على أفعال القوى أشد تأثيرا من تلك النابعة من السياسة الداخلية.

ب/ النظرية الليبرالية:

هي نظرية سلمية تؤمن بحل النزاعات سلميا واعتماد الحجة والإقناع بدل اللجوء إلى العنف واستعمال القوة. وإذا كانت القوة هي التي تحكم علاقات الدول حسب الواقعيين، وأن الدول- وهي الفاعل الأساسي في النظام الدولي- تسعى إلى البقاء والتوسع، فإن الليبرالية تعتبر الفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي، والدولة ليست سوى وسيلة لتامين حقوق الأفراد والموازنة بينها.

لقد انتقد الليبراليون المدرسة الواقعية لرسمها صورة للدول في العالم مثل كرات البلياردو، تتجنب بعضها البعض في محاولة منها للحفاظ على توازن القوى. واعتبروا أن ذلك غير كاف لأن الشعوب تتصل مع بعضها البعض عبر الحدود.

كما اعتبر الليبراليون أن أصحاب المدرسة الواقعية قد بالغوا في الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية، لأن الصورة الواقعية للفوضوية تركز فقط على المواقف المتطرفة وتغفل الاعتماد المتبادل ونشوء وتطور المجتمع الدولي.

واعتبر مفكرو الليبرالية أن بعض العوامل، مثل النظم السياسية، نوع النخبة، بنيات الطبقة وعملية اتخاذ القرارات يجب أن لا تهمل في أي تحليل حول كيفية تصرف الدول.

يؤكد الليبراليون على ضرورة أن تسهم ثلاثة عوامل في التقارب بين الشعوب: التجارة والديمقراطية وعمليات المجتمعات الدولية المؤسساتية.

يعتبر بعض الليبراليين أن التجارة بإمكانها أن تخلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول للتعاون أكثر من الصراع. وحسب جوزيف ناي فإن أهمية التجارة لا تكمن في أنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول، ولكن لأنها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول، أو بمعنى آخر، أن التجارة تؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية الدول للفرص المتاحة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الاجتماعية للشعوب التي تصبح أكثر عزوفا عن الحرب.

غير أن هناك من يرفض هذا الطرح على اعتبار أن هذا العالم لم ينجح في نزع فتيل الحرب، بدليل أن معظم الحروب الدولية اندلعت بين أمم تتشابك مصالحها اقتصاديا، فالحربان العالميتان اندلعتا بين دول أوروبية، وهي دول عرفت أوسع مصالح اقتصادية متشابكة، ومرونة كبيرة في التبادل التجاري.

لقد افترض بعض الليبراليين- وتحديدا أصحاب نظرية السلام الديمقراطي- أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأنها نادرا ما تلجأ إلى العنف لتحل مشاكلها. فالحرب حسب هؤلاء هي نتاج للتناقضات الفكرية والسياسية والحضارية. وأن تطبيق الشعوب للديمقراطية سوف يسمح لها بتخفيف هذه التناقضات، لأن الديمقراطية تتيح بطبيعتها مؤسسات مسئولة تجعلها أكثر تقديرا للمجازفات، في حين أن الأنظمة الدكتاتورية هي بطبيعتها تضع أخطر القرارات-بما في ذلك قرارات الحرب- بين يدي فرد أو قلة عديمة المسؤولية.

وقضية الارتباط بين الديمقراطية وإرساء السلم هي فكرة قديمة طرحها عدة مفكرين من أمثال جيريمي بنتام، إيمانويل كانط وتوماس باين. فقد أعطى كانط أهمية كبيرة لدور القيم المشتركة بين الشعوب في الحيلولة دون نشوب الحروب. والدول الديمقراطية برأيه هي أكثر سلما لأنها تضمن حقوق وحرية الأفراد من خلال تأسيس نظام سياسي يقوم على الفصل بين السلطات، قواعد القانون وحكومة تمثيلية. وأن مواطني المنظومة الليبرالية يؤمنون بشرعية النظم الديمقراطية الأخرى لأنها تمثل مجتمعها، "فعلى الصعيد الداخلي، الجمهورية العادلة والتي تعتمد على الوفاق العام، تنظر إلى الجمهوريات الأخرى المنتخبة على أنها عادلة وتستحق الاحترام والمعاملة الحسنة".

اعتبر توماس باين أن النزاعات تحصل ليس لأن الشعوب لا تدرك مصالحها الحقيقية، لكن لأن الشعوب لا تجد القنوات السياسية الضرورية للتعبير عن هذه المصالح وإسماع صوتها المناهض للحروب. لذلك رأى باين أن إقامة الديمقراطية يوفر تلك القنوات ويساهم بالتالي في إلغاء الحروب.

وفي دراسات تاريخية مقارنة للفترة الممتدة من القرن الثامن عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين، وصل الباحثان مايكل دويل ودين بابست إلى نتيجة مفادها أن النظم الليبرالية الديمقراطية، على الرغم من اشتراكها في حروب عدة مع النظم غير الليبرالية، فإنها لم تهاجم نظيراتها الليبرالية أو تقاتلها.

لقد قدم لنا عدد من الباحثين ومن بينهم جيمس لي ري، مايكل دويل وبروس راست عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه، ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ. وبالتالي-حسب بروس راست- فإن وجود عدد كاف من الديمقراطيات في العالم يمكّن من إزاحة المبادئ الواقعية (الفوضى، المعضلة الأمنية) التي هيمنت على الممارسات منذ القرن السابع عشر على الأقل.

لقد عرفت نظرية السلام الديمقراطي عديد الانتقادات، من بينها أن غياب حالات تنازعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يعود حسب جوان قوا-إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء الاتحاد السوفياتي أكثر منه تقاسم المبادئ الديمقراطية. كما أن تناقضات الأنظمة لا تدفع إلى الحرب بالضرورة وتماثلها لا يمنع الحرب.

كما اعترف فوكوياما-الذي كان من أهم مؤيدي فرضية السلام الديمقراطي-أن افتراض نشر الديمقراطية على المستوى العالمي لن ينهي حالة التوتر، لأن الحرب ليست دائما كفاح من أجل قضية عادلة ، فالسلام

والرخاء أيضا يولّدان الملل. وحسب فوكوياما، تفيد التجربة بأنه متى لم يتمكن الناس من الكفاح في سبيل قضية عادلة بسبب انتصار تلك القضية العادلة، سيصارعون من أجل الصراع.

يمثل المؤسساتيون الاتجاه الثالث لليبرالية، ويفترض أصحاب هذا الاتجاه أن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص نسبة اللايقينية التي تكتنف السلوكات الدولية. فبالرغم من أن النظام الدولي يتسم بالفوضى، إلا أن المؤسسات الدولة تستطيع التخفيف من الآثار السلبية لتلك الفوضوية من خلال تشجيع التعاون والاعتماد المتبادل بين دول هذا النظام.

حسب جوزيف ناي فإن المؤسسات الدولية تتيح سبلا عدة لحل النزاعات، ففي المجموعة الأوروبية مثلا، تتم المفاوضات داخل مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية وكذا محكمة العدل الأوروبية، فالمؤسسات تخلق مناخا تتحقق في ظله أحلام السلام المستقر.

في هذا الإطار أكد تشمبيل أن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كان بفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والناتو، والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو يرى أن تأثير إنشاء هذه المؤسسات في ضمان السلام كان بنفس أهمية تأثير الدمقرطة والاعتماد المتبادل. كما اعتبر روبرت كيوهان أن تجنب النزاع المسلح في أوروبا لفترة ما بعد الحرب الباردة يقوم أساسا حول ما إذا كانت الميزة الأساسية للعقد القادم هي استمرار نموذج التعاون المؤسساتي.

يؤكد الليبراليون المؤسساتيون أنه إذا كان تأثير المؤسسات ضعيفا أو منعدما على سلوك الدول، فإن ذلك يدفع بصناع القرار إلى انتهاج سياسات مصلحية، الهدف منها مضاعفة القوة، مما يدفع الآخرين إلى تبني سياسات مماثلة، تنتهي دوما بإثارة النزاعات والحروب، كما أن خرق الدول لالتزاماتها تجاه التعهدات والاتفاقيات الدولية، يقف عائقا أمام دعم التعاون بين الدول، ويشجع حدوث النزاعات على المستوى الدولي.

ج/ النظرية البنائية:

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية. وكان Nicholas Onuf أول من استعمل مصطلح "البنائية"

في كتابه World of ou rmaking، وكذا مع مقال Alexander Wendt الصادر عام 1992 والمعنون بـ: "Anarchy is what states make of it : the social construction of power politics"

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث، كما أنهما وجدتا صعوبة في تفسيره. بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة السوفييتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك.

كما أن التحدي الذي تعرضت له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، جعل الباحثين يلجؤون إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام.

لذا نجد أن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار، وتولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول. وهذا على عكس الواقعية والليبرالية التي تميل إلى التركيز على العوامل المادية.

يشير البنائيون إلى أن الهوية لا تتحدد فقط بناء على دور البنية ذات البعد المادي حسب الطرح الواقعي، بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات، معايير وثقافات. وبالتالي فإن المسار Process وليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول.

وفقا لـ Wendt، فإن البنائية، وبغرض تقديم فهم وإدراك أكثر للسياسة الدولية، تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية:

* الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

* البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل "تذاتاني" Intersubjective.

* هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

بالإضافة إلى الدول كفواعل أساسية في النظام الدولي، تعتبر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وباقي الفواعل غير الدول بمثابة فواعل إلى جانب الدولة، ولكن تختلف في مدى تأثيرها على فعاليات السياسة الدولية وصياغتها. كما أن الدولة –عند البنائيين- لا يتم معالجتها من منطلق الطرح الواقعي كمعطى مسبق وافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، وإنما من خلال اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية.

ترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية والدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية، ويظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة. فالمصلحة لم تعد –حسب البنائيين- تتحدد خارج السياق الاجتماعي للفواعل باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي، وإنما تنبع من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية.

على عكس الواقعيين الذين يعتبرون أن البنية الفوضوية للنظام الدولي هي التي تسبب النزاعات. فإن البنائيين- وعلى رأسهم Wendt - يرون أن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم لنا تفسيرا مناسبا لأسباب حدوث النزاعات الدولية. فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم هذه الفوضى. ووفقا لـ Wendt فإن الفوضى هي ما صنعته الدول وليس معطى مسبق. فالفوضى حسب البنائيين هي أقرب من أن تكون مزيجا مهيكلا ناتجا عن ممارسة الفاعلين أنفسهم والذين يوجهون ويتحكمون(حسب مصالحهم وهوياتهم) في القواعد والمصادر المتاحة من قبل بنية معينة، يساهمون بهذا في تشكيل وإنتاج هذه الفوضى وكذا المساهمة في تحويلها أو تغييرها.

كخلاصة، يمكن القول أن النظريات الجزئية والنظريات الكلية لا تستطيع كل منها على حدة أن تقدم إطارا نظريا ملائما لفهم الصراع الإنساني، فالصراع ينشأ من مصادر خارجية ومن البنى الاجتماعية وكذلك من الأوضاع النفسية للأفراد.

وبالتالي نحن بحاجة إلى ما أسماه J.Vasquez بالنظرية الموحدة للنزاعات Uinified theory of conflict، فلم يعد من المعقول بالنسبة للمنظرين إيجاد تفسير واحد لكل ظواهر النزاعات بمختلف

أنماطها، وباختلاف نقطة البداية، وباختلاف التاريخ والثقافات، واختلاف مستويات النمو الاقتصادي والسياسي. وهو ما أكدت عليه فيفيان الجابري حيث تقول أن " تاريخ العنف السياسي البشري يبين أنه لا يسعنا أن ننتج تفسيرات أحادية السبب للحروب"، في حين يرى مايكل بروان أن " أفضل الدراسات العلمية للنزاع تستمد قوتها من عدم ركونها إلى تفسيرات أحادية العوامل، بل تسعى لنسج عوامل عدة في تناول أعقد".